في مدننا وبيئاتنا الحضـرية المعاصـرة، تدخلت الكثير من القوى المؤثرة في تغيير البنية الحضـرية، فاصـبحت التجمعات الحضـــرية غير ما كان موجود في مدننا التقليدية، حيث كثيراً ما يتم تتداخل حدود المجال العام مع المجال الخاص مع بعضها بحيث يصعب تمييز حدود كل منهما سيما في بيئاتنا الحضرية المعاصرة، بخلاف ما شهدنا في المدينة التقليدية ، فشوارع المدينة الرئيسة وساحاتها العامة والتي تشكل جزءاً من مكونات المجال العام تكون في اغلب الاحيان محاطة فيزيائياً بعناصـر المجال الخاص. ومن بين تلك العناصـر التي تسـاهم في عملية الاحاطة: المباني المنفردة والتي تشكل حافات هذه الفضاءات العامة.

تصنيف العام والخاص

يرتبط مفهوم العام بمفاهيم الاشتراك والتعميم والعمومية والاجتماع، وكل ما هو كلي ، وكل ما يحدد الخطـــوط العامة المشتركة او الاطر الرئيسـة التي يمكنها ان تتقبل تغييرات متعددة وحالات مختلفة متنوعة (ضـمن الاطار العام الشامل). اما مفهوم الخاص فيرتبط بكل ما يدل على الانفراد والتمييز والوحدة والانفصال والافتراق

وفيما يتعلق بمجال البيئة الحضرية يتم تحديد 6 مراحل للانتقال من العام الى الخاص وكالآتي:-

1. العام الحضري (Urban public): المتمثل بالشارع الذي يعد فضاءً مفتوحاً مشاعاً للجميع.
2. شـبه العام الحضـري (Urban semi-public): مثل دائرة البريد، حيث يخصـص للاسـتخدام العمومي مع بعض المحددات التي تتضمن الاهداف والغايات والاستخدام المحدود... الخ.
3. عام الجماعة (Group public): ويتمثل بمناطق الالتقاء بين الفضـــاءات العامة والخاصـــة والتي يديرها المجتمع.
4. خاص الجماعة (Group private): مثل الحدائق العامة والتي تتم ادارتها بمؤسسة او فرد.
5. خاص العائلة (Family private): كالوحدة السكنية، لكونها تحت السيطرة الكاملة للعائلة.
6. خاص الفرد (Individual private): ويتمثل بالجزء الداخلي الخاص بالفرد نفسه.

ورغم التصنيف في اعلاه، الا ان تلك المناطق الستة لاتوجد بشكل مستقل احدها عن الآخر، فهي (بشكل او بآخر) تتداخل فيما بينها فما نراه عاماً قد يراه غيرنا شـبه عام او خاص وذلك اعتماداً على الشـخص نفسـه، ونظام عقله، والمســتوى الذي هو فيه (موقعه)، وهذا ما يوضـــح نســبية المفهومين (العام والخاص) الا انهما متلازمان.

العلاقة بين العام والخاص:

ان الهدف من مشاريع التطوير الحضري كافة هو تنظيم العلاقة بين العام والخاص في نسق شامل ممكن ادراكه وعليه فهناك ثلاثة مستويات للعلاقة بدءاً بـ:

1. مستوى المبنى المنفرد.
2. ثم مستوى التجمع (مجموعة ابنية).
3. ثم مستوى العلاقة بين عدة تجمعات والذي يعده مزيجاً من المستويين الاول والثاني.

وهذه المستويات يتم ادراكها من خلال نسق شامل يعـــــد اساساً لتنظيم العلاقـــة على المستويات كافة، يتم من خلاله تحقيق التكامل بيـن المستويـــات الثلاثة.

وكذلك تتجســـد العلاقة من خلال فكرة الموازنة بين العام والخاص.فيحدد النظام علاقة الثابت (العام) بالمتغير (الخاص) بحيث يحقق مرونة للخاص ضمن العام مع تكيف العام للتغير

ومن هنا يتضح ان نظام للموازنة بين العام والخاص من خلال علاقة الثوابت والمتغيرات.

وهناك طروحات تشـــدد علـى ضرورة وجود نسق حضاري اجتماعي شامـــل بمكوناته السلوكية والفضائية والرمزية، اذ يشكل كل من العام والخاص عناصر اساسية فيه. ويتم تحديد 3 مناطق محددة تظهر في تخطيط أي مدينة هي:

1. المنطقة العامة.
2. المنطقة الخاصة.
3. المنطقة التي تتوسط بينهما (وهي المنطقة شبه الخاصة/ شبه العامة).

ويتم التشـــديد على كون المنطقة الوســـطى بمتغيراتها المتعددة هي ما يمثل المشـــاكل للمخططين والمصـــممين. ويعتمد في تخطيط هذه المنطقة على نوع من الحدود التي تعرف العام والخاص وطريقة ترتيبها، والتي تتغير حسب الحضارة والزمن.

ان تنظيم العلاقة بين العام والخاص في البيئة الحضـــرية انما يتم عبر مناطق انتقالية بين المجالين تعمل على ربطهما بالشـكل الذي يحقق نسـيج حضـري متكامل في علاقاته، متماسـك في اجزائه بعضـها ببعض ومع الكل.

وهنا يأتي دور ومهمة المصـــمم الحضـــري للتأكيد على صـــورة او هيئة المدينة التي تحافظ على خصـائصـها، تلك الخصـائص او المزايا التي لاتتغير او تتغير بشـكل بطيء، فتبقى المدينة محافظة على هيئتها العامة من خلال الملامح الواضـــحة لخط ســـماء المدينة، والبنية الفضـــائية المحددة الملامح والتوزيع العقلاني

للفعاليات بشكل استعمالات للارض فضلاً عن الحفاظ على المعالم والنصب والاماكن والساحات والشوارع الرئيسة، والتي بمجموعها تشكل الملامح الرئيسة للمجال العام. وهذا لايتحقق الا عندما تدرك المدينة على انها كيان يتكون من مجموعة من العناصر مرتبطة مع بعضها ومع الكل وظيفياً وفضائياً.

وان المجال الخاص وعملية التكيف للنسيج الحضري وبشكل مستمر، فان هذا لايعني ان المجال الخاص غير محدد الملامح بسبب عمليات التغيير تلك، بل يجب ان تكون هناك حدود للتغيير، وان تكون هناك ملامح تعبيرية للوحدات او الاجزاء المكونة للنسيج والذي يشكل بدوره عناصر المجال الخاص، حيث ان التنويع في النسيج الحضري يجب ان يكون مصحوباً بالرغبة بتلبية الحاجات الاجتماعية المتعددة، ضمن حدود تفرضها الظروف العامة. وان التغيير والتطور السريع في التكنولوجيا والحاجة الاجتماعية والظروف الاقتصادية قد تساعد على تحقيق هذا التنويع ولكن من الضرورة الابقاء على بعض الاستمرارية في التعبير المعماري خلال المراحل المتعاقبة من التنمية والتطور.

اذاً مما تقدم نستنتج ان للمصمم الحضري دوراً اساسياً في عملية التنظيم الشكلي للبيئة الحضرية، وان عملية التنظيم تلك تأخذ اتجاهين لايمكن الاستغناء عن احدهما، الاول يتمثل في كيفية الحفاظ على الخصائص التي تشكل صورة المدينة او هيئتها والناتجة اصلاً من عناصر (المجال العام)، والاتجاه الثاني هو في كيفية تفعيل ديناميكية الاجزاء (او الاشكال المعمارية) والتي تشكل بمجموعها عناصر المجال الخاص والمتمثل بنسيج المدينة الحضري، وكيف يمكن جعلها قابلة للتكيف مع عناصر البيئتين الطبيعية والثقافية.